تصريح مشترك بين السلطات العمومية والاحزاب السياسية

- إيمانا بضرورة تدعيم النظام الديمقراطي للبلاد المعتمد على الملكية الدستورية وانطلاقا من مقتضيات الفصل الثالث من الدستور المحدد لدور الاحزاب السياسية.

- وتجاوبا مع الارادة الملكية السامية في انتخاب المؤسسات التمثيلية في جو من الاستقامة والشفافية والنزاهة، والتي اكدها جلالة الملك الحسن الثاني نصره الله في الخطاب الموجه الى الأمة من خلال المؤسسة التشريعية في افتتاح الدورة البرلمانية يوم 11 اكتوبر 1996 قائلا: «إنني مللت ان اسمع أو أن يسمع عن بلدنا ان انتخاباته لم تكن نزيهة أو أن استشاراته كانت مخلوطة او مشوبة».

- واعتزازا بكون جلالة الملك أخذ على نفسه - حفظه الله - ان يكون الساهر الامين على التطبيق السليم لهذه المباديء فاعلن في نفس الخطاب متوجها الى اعضاء البرلمان.. «وكونوا اخيرا على يقين من انني سأضع ثقلي الشخصي وهيبتي الشخصية وصلاحياتي الدستورية لتمر جميع الانتخابات المتوالية في هذا البلد على احسن ما يكون في جو من الاستقامة والشفافية والنزاهة...»

- واستجابة لنداء جلالته بجعل التراضي بواسطة الحوار شعارا لانطلاق الاصلاحات، حيث قال حفظه الله: «في الخطب التي القيناها آنفا في الشهور الماضية، كنتم دائما تسمعون اننا نؤكد ونركز على كلمتين هما الحوار والتراضي، ذلك لأنه لايمكن للانسان ان يصل الى التراضي إلا اذا كان الحوار... ان معناه هو الاجتماع حول فلسفة والاجتماع حول مذهب أو مذهبية والاجتماع حول هدف»..

- واعتمادا على حاجة المجتمع المغربي الى ارساء مؤسسات ديمقراطية قوية قادرة على رفع التحديات والعبور بالبلاد الى القرن الواحد والعشرين في احسن الظروف.

ولتحقيق تلك الغايات بدأ الحوار منذ أن تقدمت الحكومة للبرلمان في شهر يونيو 1996 بمشروع قانون لوضع لوائح انتخابية جديدة. وتم الاستفتاء على الدستور الذي عرضه جلالة الملك على الشعب وأقره هذا الاخير يوم 13 شتنبر 1996. وبقي الحوار مستمرا للوصول الى التراضي حول النصوص القانونية قبل عرضها على البرلمان - سواء تعلق الامر بقانون تنظيم الجهات أو مدونة الانتخابات - وإدخال تحسينات عليها لتبقى قابلة للتطور، وحتى تتوفر القوانين الانتخابية على الضمانات اللازمة لسير الانتخابات سيرا سليما لايترك مجالا للشك أو للتشكيك في نتائجها.

وهكذا انكبت السلطات العمومية والاحزاب السياسية على تهييء الارضية المواتية لذلك من نصوص وآليات في نطاق من الحوار المسؤول والهادف للوصول الى توافق ايجابي حول قضايا جوهرية منها على الخصوص:

1) وضع لوائح انتخابية عامة جديدة واعتماد الحاسوب في تصحيحها لضمان تطبيق مبدأ تسجيل بطاقة واحدة وصوت واحد لناخب واحد. ويستمر العمل على ادخال الاصلاحات الضرورية عليها حتى تصفى نهائيا من كل الشوائب.

2) تحضير مدونة عامة للانتخابات تتضمن ضمانات جديدة تهم مجموع المسلسل الانتخابي من وضع اللوائح الى اعلان النتائج.

3) إحداث هيئة او لجنة وطنية ذات صبغة تقريرية طبقا لما ينص عليه الظهير الشريف المؤسس لها وذلك لتتبع العمليات الانتخابية ولجان اقليمية ومحلية متفرعة عنها، ويتم تحديد تركيبها واختصاصاتها وكيفيات سيرها بمقتضى نفس الظهير الشريف المؤسس لها. وتتكلف هذه اللجان بالسهر على حسن سير العمليات الانتخابية والمساعدة في حل القضايا التي ستحال عليها بطريقة توافقية دون المساس بالصلاحيات المخولة للأجهزة الادارية والقضائية المختصة.

وتزود هذه اللجان بالوسائل اللازمة للقيام بمهامها.

4) الاتفاق على ميثاق اخلاقي يحدد قواعد السلوك الواجب التقيد بها خلال الحملة الانتخابية واحترامها من جميع الاطراف (الملحق).

وفي هذا الاطار، وتجاوبا مع النداء الملكي والتزاما من الجميع بتلبية الرغبة الملكية السامية لتمر جميع الانتخابات على احسن ما يكون في جو من الاستقامة والشفافية والنزاهة:

أولا: تصرح حكومة جلالة الملك بأنها تسهر على التطبيق السليم لجميع القوانين وكل القرارات والاجراءات المتفق عليها بالتراضي، وانها ستمنع بصرامة كل تدخل غير مشروع من أية ادارة بأية وسيلة كان هذا التدخل، وستمنع استعمال السلطة والنفوذ الذي يستهدف المساس بسلامة الانتخابات ونزاهتها، ولن تتردد في معاقبة كل متلاعب بالسلطة او النفوذ أو أموال الدولة او استعمال المال غير المشروع في التاثير على سلامة الانتخابات ونزاهتها.

ثانيا: تصرح الاحزاب السياسية بأنها ستحترم جميع القوانين والقرارات والاجراءات الانتخابية التي اتخذت بالتراضي مع الحكومة، وستعمل على أن تعبيء كل اعضائها واجهزتها وصحفها ومنشوراتها والخطب التي تلقى في الحملة الانتخابية حتى تجرى الانتخابات في جو من الحماس الشعبي الايجابي. وتؤكد هذه الاحزاب أنها لن تسمح بأن تستغل الطعون القضائية للتشكيك في مصداقية العمليات الانتخابية، وبأنها ستنوه بنزاهة الانتخابات وسلامة المؤسسات الناتجة عنها اذا طبقت جميع القوانين والاجراءات بصفة سليمة ونزيهة وفي شفافية مطلقة، تنفيذا للرغبة السامية لجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله ضامن المؤسسات الديمقراطية ورائدها.

وحرر بالرباط في 20 شوال 1417 موافق 28 فبراير 1997

التوقيعات:

- الكاتب الاول للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية: عبد الرحمان اليوسفي
- الامين العام لحزب الاستقلال: امحمد بوستة
- الامين العام لحزب التقدم و الاشتراكية: علي يعتة
- الامين العام لمنظمة العمل الديمقراطي الشعبي: محمد بن سعيد أيت إيدر
- الأمين العام للحزب الاشتراكي الديمقراطي: عيسى الورديغي
- رئيس التجمع الوطني للأحرار: أحمد عصمان
- الامين العام للحركة الوطنية الشعبية:: المحجوبي أحرضان
- الامين العام للحركة الشعبية: امحند العنصر
- نائب الرئيس المنتدب للاتحاد الدستوري: عبد السلام بركة
- الكاتب العام بالنيابة للحزب الوطني الديمقراطي:عبد الله القادري
- الأمين العام للحركة الديمقراطية الاجتماعية: محمود عرشان
- عن حكومة صاحب الجلالة: وزير الدولة في الداخلية: إدريس البصري

الأحزاب والحكومة توقع على تصريح مشترك:

التزام سياسي وأخلاقي بعدم تزوير الانتخابات

الأخ عبد الرحمان اليوسفي: ضمانتنا هي ما قاله جلالة الملك

□ الرباط - يونس مجاهد

وقع صباح أمس بمقر وزارة الداخلية بالرباط، زعماء الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان ووزير الدولة في الداخلية السيد ادريس البصري باسم الحكومة على «تصريح مشترك بين السلطات العمومية والأحزاب السياسية». ويتضمن هذا التصريح مجموعة من الالتزامات المتبادلة، والتي تهدف كلها الى التعبير عن حسن نوايا الموقعين واحترام القوانين الانتخابية والقواعد الأخلاقية حتى تمر الاستحقاقات القادمة في جو سليم.

ويشتمل التصريح على تقديم يحيل الى فقرات من خطابات ملكية تؤكد على ضرورة تنظيم استشارات نزيهة وشفافة، وتعلن على اعتماد الحوار والتراضي كمنهجية لتحضير الانتخابات القادمة.

ويستعرض التصريح ما تحقق لحد الآن من مجهود لوضع لوائح انتخابية ، سيستمر العمل بشأنها لإصلاحها، وتحضير مدونة عامة للانتخابات تتوفر على ضمانات جديدة وإحداث هيئة وطنية «تقريرية» للسهر على حسن سير العمليات الانتخابية وتشكيل لجان إقليمية ومحلية مرتبطة بها.

وبالإضافة الى هذه النقط تضمن التصريح ميثاقا أخلاقيا لتحديد قواعد السلوك خلال الحملة الانتخابية.

وتعتبر الفقرتان الأخيرتان من هذا التصريح هما أهم نقاطه، حيث تلتزم الحكومة بمنع استعمال السلطة والنفوذ والتلاعب بالسلطة وأموال الدولة أو استعمال المال غير المشروع في التأثير على سلامة الانتخابات.

ومن جهتها، تصرح الأحزاب بأنها ستحترم جميع القوانين والقرارات المتخذة بالتراضي، كما تؤكد أنها لن تسمح باستغلال الطعون القضائية للتشكيك في سلامة الانتخابات، وأنها ستنوه بهذه الانتخابات إذا طبقت القوانين والاجراءات بصفة سليمة.

وتعليقا على هذه الالتزامات ، قال الاخ عبد الرحمن اليوسفي، الكاتب الاول للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، في كلمة ألقاها بمناسبة التوقيع «صحيح ان الالتزام، رغم أهميته، لايكفي، لأن العبرة بالتطبيق والتنفيذ والممارسة. وقد نُسأل ماهي الضمانة لتحقيق الاتفاق؟ الضمانة الاولى والاخيرة والوحيدة وأساس كل ما بنيناه مع ممثلي السلطات العمومية ، هي تصريح جلالة الملك».

وتوجه الاخ الكاتب الاول في كلمته لكل «المواطنين الناخبين وغير الناخبين لأدعوهم بإخلاص الى تقدير هذا العمل حق قدره، والى إدراك ما يكتسيه من أهمية بالنسبة للانتخابات القادمة.. فالغاية التي عملنا من أجلها هي أن يشعر كل مواطن انه أصبح في إمكانه أن يعبر بكل حرية عن إرادته واختياره دون اي ضغط او مساومة».

وتجدر الاشارة الى أن حفل التوقيع الذي حضره، بالإضافة الى الزعماء الاحدى عشر الموقعين شخصيات من قيادات الاحزاب والنقابات ووزراء وموظفون سامون، وأطر من الاحزاب ووزارة الداخلية.

وترأس الحفل السيد ادريس الضحاك رئيس المجلس الاعلى للقضاء، الذي وصف التوقيع بـ «الحدث التاريخي العظيم».

وفي تدخله بالمناسبة اعتبر الاستاذ امحمد بوستة، الامين العام لحزب الاستقلال ان «هذا التوقيع يعد مرحلة مهمة جدا ومحطة لتجاوز الازمة ووضع حد نهائي لإفساد العمليات الانتخابية والمس بعمق الإرادة الشعبية، وإفساد المؤسسات التي ينبني عليها نظام البلاد».

وأكد الاستاذ بوستة ان التصريح هو التزام سياسي، لكنه بالاساس خلقي» وأضاف «اتمنى ان تكون الادارة، عمالا وقيادا ومقدمين قد استمعوا الي خطب جلالة الملك الذي قال انه ملّ من سماع ان الانتخابات المغربية مشبوهة».

وبدوره نبه الاستاذ علي يعتة، الامين العام لحزب التقدم والاشتراكية، الى أن الفقرة الاخيرة الواردة في التصريح والتي تتحدث عن عدم التشكيك في نزاهة الانتخابات بأنها مشروطة بتطبيق القانون واحترام الاجراءات من طرف الادارة.

أما الاستاذ محمد بنسعيد الامين العام لمنظمة العمل الديمقراطي الشعبي، فقد ركز على دلالات التجربة التاريخية المغربية وقال: «تعلمنا التجارب انه كلما اجتمعت كلمة الملك والشعب، كلما تحولت الى حركة هادرة... ولكي يتحول التصريح الى واقع سيكون علينا جميعا ان نرتقي الى ما ينشده ملك البلاد وما تصبو اليه الأمة»

وفي نفس المناسبة تدخل الاستاذ عيسى الورديغي، امين عام الحزب الاشتراكي الديمقراطي الذي اعتبر أن أهمية كل ما يمكن ان يحصل من استحقاقات ونتائج هو الخروج بمؤسسات وبرامج قادرة على تلبية مطامح الشعب على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، الملموس.

وكان وزير الدولة في الداخلية قد تدخل في بداية حفل التوقيع منوها بروح الحوار التي سادت مناقشات كل الأطراف للتوصل الى التصريح المشترك الذي قال عنه «إنه عمق توافقنا واطار تعاملنا في المستقبل، حيث وضع الميكانيزمات والمساطير للمراحل القادمة استجابة لرغبة صاحب الجلالة».

وفي نهاية الحفل وجه المجتمعون برقية الى صاحب الجلالة، كما أخذوا صورة تذكارية.

(انظر تفاصيل الحدث في الصفحة الثالثة)

تصوير : الزويتني

1/03/97

في كلمة الاخ عبد الرحمان اليوسفي الكاتب الاول للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية خلال التوقيع على التصريح المشترك بين السلطات العمومية و الأحزاب السياسية

لنجعل من هذا الحدث انطلاقة جديدة في مسارنا الديمقراطي لمواجهة التحديات المطروحة على حاضر بلادنا ومستقبلها

● الاخ عبد الرحمان اليوسفي

جرى يوم أمس بمقر وزارة الداخلية بالرباط، التوقيع على تصريح مشترك بين السلطات العمومية والاحزاب السياسية. وقد وقع هذا التصريح وزير الدولة في الداخلية باسم الحكومة، ورؤساء الاحزاب السياسية.

وقد ألقى الاخ عبد الرحمان اليوسفي الكاتب الاول للاتحاد الاشتراكي كلمة ابرز فيها أهمية هذا التصريح، وننشر فيما يلي هذه الكلمة الى جانب التصريح المشترك والملحق المتعلق بقواعد الميثاق الاخلاقي.

بسم الله الرحمن الرحيم
السيد وزير الدولة - السادة الوزراء
السيد الرئيس الاول للمجلس الاعلى
سيداتي - سادتي

باسم قيادة وقواعد الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، أعلن التزامنا الثابت بتطبيق ما ورد في التصريح المشترك وبقواعد الميثاق الاخلاقي المرفق به، كما أسجل بارتياح وأمل التزام السلطات العمومية بالتطبيق السليم لجميع القوانين والقرارات والاجراءات المتفق عليها بالتراضي.

ان هذا التعاقد السياسي والاخلاقي الذي تعلنه اليوم جميع الاطراف المعنية أمام الله وامام شعبنا العزيز وأمام الرأي العام الدولي، يشكل بحق حدثا مثيرا ومتميزا وفريدا من نوعه، أملته الظروف التي عاشتها بلادنا الى حد الساعة وتبرره الاهداف المصيرية التي ينتظر الجميع تحقيقها. ويحق لنا ان نعتز جميعا بهذا القرار الحضاري الذي مهدت له تضحيات أمجادنا ومعاناة مناضلينا الاوفياء ومواطنينا الشرفاء.

ان المقام وضيق الوقت لا يسمحان بشرح تفاصيل هذا التعاقد ولا استعراض ما تطلب إنجازه من جهود من طرف الجميع، وذلك طيلة عدة أشهر. ولا يفوتني بهذه المناسبة أن أنوه بما بذله خبراء كل الاطراف من مساهمات رفيعة المستوى وما أظهروه من حنكة تفاوضية في جو من الاحترام المتبادل. واذا استطعنا الوصول الى انجاز حدث اليوم، الذي يكاد لا يصدق. فذلك لان جميع الاطراف برهنت على قدر كبير من الانفتاح والمرونة وحسن الارادة مع تشبثها بما تعتقده ضرورة لابد من أخذها في الاعتبار.

سأقتصر اذا في كلمتي الوجيزة على التوجه الى المواطنين الناخبين وغير الناخبين لأدعوهم بإخلاص الى تقدير هذا العمل حق قدره والى إدراك ما يكتسيه من أهمية بالنسبة للانتخابات القادمة والى الاقتناع بأنه يفتح إمكانية كتابة صفحة جديدة في تاريخ حياتنا السياسية المعاصرة. ان الغاية التي عملنا من أجلها هي ان يشعر كل مواطن - ذكر أو أنثى - انه أصبح في إمكانه - من الآن فصاعدا - ان يعبر بحرية عن إرادته واختياره. وانه أصبح من حقه ان يصوت على من يشاء، دون ان يتعرض لأي ضغط ولا لأية مساومة. اننا نطمح الى ان تحرك هذه المكتسبات حماس شعبنا من جديد حتى يستعيد ثقته في الاسلوب الديمقراطي وفي وسيلة ممارسته، أي المشاركة في التصويت بكل حرية واطمئنان.

صحيح ان الالتزام، رغم أهميته لا يكفي لان العبرة بالتطبيق والتنفيذ والممارسة. وقد نسأل: ماهي الضمانة لتحقيق الاتفاق؟

الضمانة الاولى والاخيرة والوحيدة وأساس كل ما بنيناه مع ممثلي السلطات العمومية هي تصريح جلالة الملك. ان كل ما حرصنا على توفيره من مقتضيات قانونية وآليات عملية تهدف كلها، وبالاساس، الى ترجمة التصريح الملكي السامي على ارض الواقع. فمن بين تلك الآليات الهيئة الوطنية لتتبع سير الانتخابات التي تستمد قوتها وفعاليتها من ظهير شريف ومن اهتمام ويقظة الرأي العام. فلنجعل اذا من هذا اليوم السعيد ومن هذا الحدث العظيم، انطلاقة جديدة في مسارنا الديمقراطي، ولنتحل جميعا بالسلوك السياسي والاخلاقي المسؤول حتى تتمكن بلادنا العزيزة من مواجهة التحديات المطروحة على حاضرها ومستقبلها.

وشكرا على حسن استماعكم

□ في تصريح للأخ امحمد بوستة الأمين العام لحزب الاستقلال

محطة مهمة لإخراج البلاد من الأزمة ولوضع حد نهائي لإفساد العمليات الانتخابية

التصريح التزام سياسي وأخلاقي في الدرجة الأولى

وقعت الحكومة صباح يوم الجمعة الماضية مع الأحزاب السياسية المغربية على تصريح مشترك، وهو التصريح الذي وقعه عن الجانب الحكومي وزير الدولة في الداخلية وعن الاحزاب السياسية الأمناء والكتاب العامون ومن ضمنهم الاخ عبد الرحمان اليوسفي (الكاتب الأول للإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية) وزعماء أحزاب الكتلة الديمقراطية السادة امحمد بوستة وعلي يعتة ومحمد بنسعيد أيت إيدر. التصريح المشترك الذي يعتبر خطوة سياسية هامة في مجال نسج آليات جديدة للعمل السياسي بالمغرب، تعتمد مبادئ الشفافية والنزاهة، نقدم اليوم نصه الكامل، مثلما نقدم كلمات كل من الأمين العام لحزب الإستقلال ذ. امحمد بوستة، و وزير الدولة في الداخلية ادريس البصري ثم الملحق الخاص بالميثاق الأخلاقي بين الحكومة والأحزاب السياسية حول سير الإنتخابات المنتظرة ببلادنا.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خير المرسلين
السيد الرئيس الاول للمجلس الاعلى
السادة الوزراء
ايها السيدات والسادة

اعتبر ان التوقيع على هذه الوثيقة: «التصريح المشترك بين السلطات العمومية والاحزاب السياسية» وبغض النظر عن عنوانه وعن الافكار والمبادىء التي يتضمنها، هذا التوقيع يعد مرحلة ومحطة مهمة ومهمة جدا بالنسبة لبلادنا وللتطور السياسي والدستوري فيها.

محطة مهمة لإخراج البلاد من الازمة التي لابد ان نعترف بوجودها والتي نعيشها منذ عقود ومنذ عدة سنوات، محطة للقضاء على هذه الازمة ولوضع حد نهائي لإفساد العمليات الانتخابية سواء بالتدخلات أو الضغوط أو تغيير وتشويه نتائج الانتخابات وبالتالي المس في العمق بالارادة الشعبية.

وأخطر من ذلك، او نتيجة لذلك افساد المؤسسات التي يبني عليها نظام البلاد الذي هو الملكية الدستورية وبذلك تفقد هذه المؤسسات كل مصداقية وكل فاعلية وثقة سواء كانت الانتخابات محلية: بلديات وجماعات قروية او مهنية: غرف تجارية أو فلاحية أو للماجورين، أو وطنية: مجلس النواب أو مجلس المستشارين كما سيوضع طبقا للإصلاحات الدستورية الاخيرة.

- واعتبر شخصيا ان هذا التصريح التزام سياسي، طبعا ولكنه خلقي في الدرجة الاولى، اذا كان الجميع واعيا وعيا كافيا بانه لابد ان نخرج بلادنا من مجموعة الدول التي تكون فيها الانتخابات موضوع نزاع وشك لما شابها من شوائب. وتفقد بذلك كل مصداقية في كل تعاملها مع الدول الاخرى.

وهذا التصريح هو كذلك تتويج للاتفاق الذي اتى بعد الحوار والتراضي الذي تم حول:

- القواعد الاساسية المتضمنة في مدونة القوانين الانتخابية التي ستعرض على البرلمان قريبا.
- اللوائح الانتخابية الجديدة التي لاتزال طبعا في حاجة الى التدقيق والتصفية.
- هيئة لتتبع عمليات الانتخاب بسند قانوني لإشراك الناخبين والاحزاب السياسية في المراقبة.
- التعديلات التي أدخلت على بطاقة الناخب وربطها بالبطاقة الوطنية.

وأهم من ذلك الالتزام الخلقي باننا جميعا سنطبق هذه القوانين والاجراءات تطبيقا حقيقيا وسليما.

نتمنى مخلصين ان تكون الادارة (من ولاة وعمال وقياد وشيوخ ومقدمين وجميع الموظفين في باقي الادارات) قد استمعت وفهمت جيدا مضمون خطاب جلالة الملك الذي أكد فيه انه مل من أن يسمع ان انتخابات بلادنا مغلوطة او مشوبة وانه سيضع ثقله وهيبته الشخصية واختصاصاته الدستورية حتى تتم الانتخابات على احسن حال في جو سليم من النزاهة والشفافية.

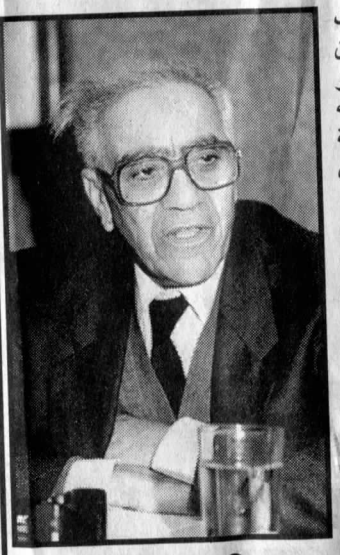
● محمد بوستة

ويعتبر هذا العمل تتويجا لمجهودات جبارة تطلبت عدة جلسات وجهود مضنية بذلها مجموعة من المناضلين والأطر - خبراء وتقنيين في الاعلام والمعلوميات - وطاقم وزارة الداخلية وفي مقدمتهم وزير الداخلية.

ومن الانصاف ان أقول ان هذا العمل الجبار تحقق بفضل الارادة السياسية القوية الساعية الى تحقيق نتائج مرضية.

واتمنى مخلصا ان يكون التطبيق بنفس الارادة التي تم بها اعداد هذه النصوص، ونحن من جهتنا نجدد التزامنا الكلي لاحترام القانون حتى تكون بلادنا في الطليعة، بمؤسسات قائمة على أسس سليمة.

ملحق قواعد الميثاق الاخلاقي

تلتزم الاطراف الموقعة على التصريح المشترك بما يلي:

1) ضرورة السهر بحزم على تطبيق التشريع الجاري به العمل والذي يمنع بصفة خاصة على كل هيئة سياسية او مرشح للانتخابات ان يتلقوا او يتصرفوا في أموال أو إعانات كيفما كان نوعها يكون مصدرها غير معروف او غير مشروع.

2) التزام المرشحين بالامتناع عن اللجوء الى أي شكل من اشكال التمويل السري او غير المشروع والعمل على الاعتدال في مصاريفهم الانتخابية والتي سيتم تحديد سقفها بمقتضى إجراء تنظيمي.

3) التزام الإدارة وخاصة الإدارة الترابية و إدارة الجماعات المحلية بالحياد والسهر على احترام وضمان المساواة والإنصاف بين جميع الاحزاب وجميع المرشحين.

4) التزام الاحزاب السياسية ومرشحيها وكل من ترشح للانتخابات بعدم استعمال امتيازات او سلطات او وسائل عمومية او البحث عن مساهمة او مساندة موظفي إدارات الدولة والجماعات المحلية او استعمال الوسائل العمومية خلال الحملة الانتخابية.

5) ان استعمال وسائل الإعلام العمومية المرئية والمسموعة ستفتح في وجه الاحزاب السياسية والهيئات النقابية والمهنية خلال الحملات المتعلقة بالانتخابات العامة المحلية والمهنية والتشريعية بالمساواة والإنصاف. وذلك طبقا لمقتضيات مدونة الانتخابات.

وستكون جميع هذه الإجراءات وكذا الالتزامات بحسن السيرة المفروضة على وسائل الإعلام بمقتضى التشريع الجاري به العمل موضوع تذكير بواسطة منشور لوزير الداخلية.

6) يؤكد الموقعون التزامهم باحترام القواعد الاخلاقية والضوابط القانونية التي يتضمنها قانون الصحافة، واحتكامهم إليها وتقيدهم بها في صحفهم ومنشوراتهم وفي كل الاحوال.

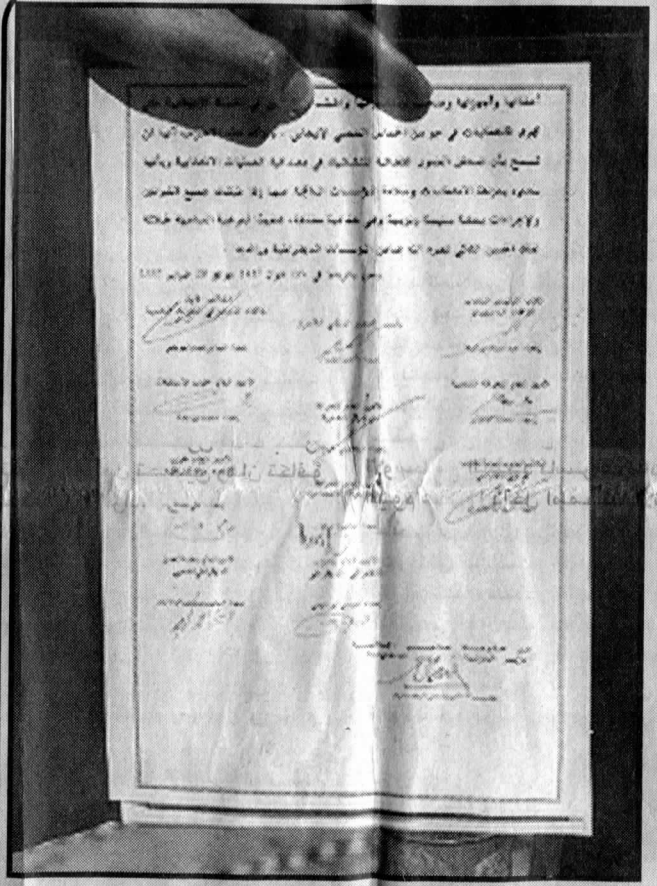

● التوقيعات على التصريح المشترك

● جانب من الشخصيات الموقعة على التصريح المشترك

□ السيد ادريس البصري يقول بعد التوقيع على التصريح المشترك:

التصريح المشترك يعكس ثمرة عمل جماعي

● ادريس البصري

«الحمد لله وحده
والصلاة والسلام على مولانا رسول الله
حضرات السادة والسيدات..

ها نحن نلتقي اليوم للتوقيع على إعلان مشترك بين الحكومة والأحزاب السياسية تتويجا لعمل جماعي دؤوب أعطى انطلاقته صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله، تجسيما لرغبة ملكية سامية شكل تعديل الدستور إشارة انطلاقتها.

وقد كونت الاستجابة الجماعية للتصويت بالإيجاب على التعديل الدستوري، ولما تضمنه خطاب جلالة الملك أمام مجلس النواب، تأسيسا لثقافة مغربية أصيلة تعتمد الحوار والتوافق.

لقد استلهمنا جميعا من إرادة جلالة الملك منهجية عمل مبنية على نفس الحوار والتوافق هدفنا في ذلك السمو الى طموحات جلالته في إرساء قواعد سليمة لبناء مستقبل يعمل حفظه الله على أن يسوده دوما الحق والعدل وتتعبأ فيه كافة الطاقات الحية للمملكة لترسيخ البناء الديمقراطي.

وهكذا توصلت الهيئات السياسية الممثلة في البرلمان والحكومة بعد اجتماعات عديدة تميزت أشغالها تارة بالتوافق السريع وأخرى بالنقاش الحاد الذي طبعه دائما مبدأ احترام الرأي الآخر الى نتائج كان من أبرزها وضع لوائح انتخابية عامة جديدة وقانون الجهة واحداث لجنة وطنية ولجن إقليمية لتتبع العمليات الانتخابية بالإضافة الى مشروع مدونة الانتخابات.

إن ثمرة مجهوداتنا رغم أهميتها وإيجابياتها تدعونا الى مواصلة الجهد والنقاش للتوصل الى توافق في باقي الملفات التي سنعالجها ومن بينها القوانين التنظيمية لغرفتي البرلمان والقوانين والمراسيم المواكبة لها.

وكما طبعت أشغالنا الجدية والصراحة والرغبة الأكيدة للتوصل الى التوافق الأحسن، فإن النية الصادقة التي أبان عنها الجميع ستكون خير ضمانة لاستشراف المستقبل بأمل كبير وواعد.

وكما انكبت مشكورة لجنة الداخلية والجماعات المحلية والانعاش الوطني بمجلس النواب على دراسة مشروع قانون الجهة بجدية ومسؤولية ستنكب قريبا وبنفس الروح لجنة العدل والتشريع وحقوق الانسان على دراسة النصوص القانونية التي ستعرض عليها والمرتبطة بالاستحقاقات الانتخابية.

إن التصريح المشترك الذي وقعناه منذ لحظات يعكس ثمرة عملنا جميعا، كما انه يعكس بأمانة، عمق توافقنا إضافة الى أنه يحدد إطار التزاماتنا. لذلك يكون هذا الاتفاق قاعدة للتعامل مع المستقبل وفق أخلاقيات نلتزم جميعا بالتعامل معها انسجاما مع جو التراضي والتوافق وفي إطار احترام القانون.

لقد وضعنا إذن الميكانيزمات والمساطر للمراحل القادمة استجابة للإرادة السامية لجلالة الملك موحد الأمة وباني المغرب الحديث وانسجاما مع أصالة المغرب وتطلعه الى غد أفضل.

لقد تابع جلالة الملك بحرصه المعهود كافة مراحل عملنا وأعطى حفظه الله الصيغة التحكيمية الملائمة والرصينة لكافة القضايا المرفوعة الى النظر الشريف.

كما تفضل صاحب الجلالة بعد الاطلاع على مشروع التصريح المشترك، فابى حفظه الله إلا أن يعتمد هذا المجهود المشترك ويبارك ويزكي نتائج أعمالنا، معتبرا حفظه الله هذا التوافق مدعاة افتخار وتأكيدا على نضج كافة شرائح المجتمع المغربي.

إن التهنئة المولوية تشمل قيادات جميع الأحزاب السياسية والأطر العاملة بجانبها والحكومة وخاصة الأطر ذات الاختصاص في العمليات الانتخابية، وعن الجهد الذي بذلته جميع الأطراف لطرح الاشكاليات وتحليلها ومناقشتها والتوصل الى حلول توافقية في شأنها.

ان منبع افتخارنا في هذا اليوم المبارك هو رضى سيدنا ومولانا على خلاصة أعمالنا، حيث بلورنا طموحات جلالة الملك وسرنا على هدي تعليماته ونصائحه السديدة.

وفقنا الله جميعا لمتابعة عملنا واحترام التزاماتنا وبلوغ الأهداف السامية التي يطمح إليها الشعب المغربي الملتف حول جلالة الملك أدام الله نصره وعزه.

أود في النهاية أن أشكر رجال الاعلام على متابعتهم لمختلف مراحل اجتماعاتنا بما يتسمون به عادة من رغبة في الاطلاع والتحليل والاستنتاج.

والسلام عليكم ورحمة الله.